وفد تجاري تايلاندي يزور اليمن الأسبوع القادم

كتب/أحمد حسن

■ يزور بلادنا خلال الفترة من ١٨-٢٣ يونيو الجاري وفد تجاري كبير يمثل أكثر من ١٥ شركة صناعية في تايلاند.

وأوضح الأخ محمد محمد قفلة مدير عام الاتحاد العام للغرفة التجارية والصناعية أن الوفد التايلاندي سيعقد لقاءات مع نظرائه في القطاع الخاص في كل من صنعاء وتعز والحديدة حيث تجرى الغرف الرئيسية بهذه المحافظات استعداداتها لهذه اللقاءات.

مشيرا لـ«الثورة» إلى أن اللقاءات المقررة مع الوفد التايلاندي ستشمل وجود المصدرين اليمنيين لغرض عرض نماذج الصادرات الممكن تسويقها في تايلاند.

مضيفا أنه سيتم اطلاع وفود تلك الشركات التي تضم ممثلي شركات طبية وكهربائية وتقنية المياه والمواد الغذائية والاثاث ومواد البناء ومنتجات الاقطان والملابس على الفرص الاستثمارية المتاحة في اليمن والشركات الممكن بناؤها مع القطاع الخاص اليمني.

متوقعا أن تثمر اللقاءات تقوية التعاون التجاري بين الشركات اليمنية التايلاندية.

منوها أن الاتحاد العام يشهد نشاطا موسعا يهدف إلى تفعيل دور الاتحاد والقطاع الخاص في مختلف المجالات من خلال تكوين عدد من اللجان المتخصصة وسيكون لبدء عملها الأثر الكبير على تنشيط مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية.

تقييم مستوى تنفيذ المشاريع الخدمية بتعز

■،، تعز/سبأ

استعرض المكتب التنفيذي بمحافظة تعز في اجتماعه أمس برئاسة الأخ أحمد عبدالله الحجري محافظ المحافظة مستوى تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية بالمحافظة وفي مقدمتها المشاريع المحلية في مجالات الصحة والزراعة والمياه والكهرباء والحفاظ على الأراضي والطرقات.

وقيم الاجتماع الذي حضره الأخ محمد أحمد الحاج أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة أداء الأجهزة التنفيذية ومستوى تنفيذها للخطط والبرامج خلال الفترة المنصرمة، وناقش الصعوبات التي تعترض تنفيذ مهامها وكيفية تجاوزها.

وقد أكد المحافظ على ضرورة اضطلاع أعضاء المكتب التنفيذي بمسؤولياتهم في متابعة وتنفيذ المشاريع كل في مجال اختصاصه.

ذمار.. بحث امكانية صرف مرتبات الموظفين عبر البريد

ذمار/ سبأ/..

■ ناقش الاجتماع الذي عقد أمس بمحافظة ذمار برئاسة الأخ عبدالوهاب يحيى الدرة محافظ المحافظة امكانية صرف مرتبات موظفي الدولة في مختلف مديريات المحافظة عبر البريد.

واستعرض الاجتماع الذي حضره الأخ نجيب عبدالواحد صلاح أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة الأنشطة والخدمات البريدية التي يقدمها فرع الهيئة العامة للبريد بالمحافظة وآلية تطويرها وتوسيعها.

وقد أكد المحافظ على ضرورة تطوير الخدمات البريدية بالمحافظة من خلال ادخال خدمات بريدية جديدة وتنفيذ البرامج والانشطة البريدية بالشكل المطلوب.

فيما استعرض الأخ محمد مرغم مدير فرع الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي بالمحافظة الخطط والبرامج المستقبلية لفرع الهيئة والهادفة إلى ايصال الخدمات البريدية إلى كافة المناطق والمديريات.

مشيرا إلى أن حجم الاستثمارات والتعاملات والتبادلات المالية التي تمت عبر فرع الهيئة خلال العام الماضي تزيد عن ٩٠ مليار ريال.

المستشفى الجمهوري بصنعاء يتسلم معونة كورية بقيمة مليون دولار

هشام شرف لـ«الثورة»: كوريا شريك تنموي لبلادنا والشهر القادم سنقدم تفصيلات المشاريع المطلوب تمويلها

كتب / احمد الطيار

■ تسلم المستشفى الجمهوري بصنعاء أمس المعونة الفنية المقدمة من جمهورية كوريا الجنوبية والمكونة من معدات وأجهزة طبية بقيمة مليون دولار وتشمل غرف عمليات ,وأجهزة تخدير , وغرفا للعناية المركزة وسيارات إسعاف حديثة بكراسي متحركة ,ومناظير للعظام والأنف والأذن وبنك دم متكامل ,وأجهزة تشخيص متطورة

وفي حفل التسليم أكد الأخ جمال الخولاني أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة ان المنحة الفنية الكورية ستسهم في تعزيز التعاون التنموي بين بلادنا وكوريا الجنوبية وستكون فاتحة خير لتعاون طبي وثيق بينهما سواء مع المستشفى الجمهوري بصنعاء او مع غيره من المستشفيات الأخرى اليمنية منوها بالصداقة التاريخية بين اليمن وكوريا والعلاقات التنموية بينهما وخاصة بعد الزيارة التاريخية التي قام بها فخامة الاخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الى كوريا والتي ستعزز التعاون لما فيه مصلحة الشعبين الصديقين.

من جانبه قال الاخ المهندس هشام شرف عبد الله وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي: ان المنحة الطبية الكورية للمستشفى الجمهوري هي إحدى المساعدات الرئيسة التي تؤسس مزيدا من التطور في العلاقات اليمنية الكورية خلال المرحلة المقبلة ,مشيرا إلى ان الجانب اليمني يعتبر كوريا شريكا محتملا في المستقبل في جانبي التنمية والاستثمار في اليمن .

واضاف((للثورة)) :ان الزيارة التاريخية لفخامة الاخ الرئيس علي عبد الله صالح لكوريا الجنوبية نهاية شهر ابريل الماضي حققت نجاحا كبيرا جدا في جانب وضع آليات للتعامل المستقبلي لهذا التعاون من حيث إعطاء تسهيلات للشركات والاستثمارات الكورية ومن حيث ابلاغ الكوريين ماهي احتياجات اليمن التنموية في المرحلة المقبلة لدعمها بمنح قروض ميسرة كما وعد الجانب الكوري .

مشيرا الى ان الخطوة القادمة هي للمتابعة حيث وجه فخامة الاخ الرئيس الفريق الاقتصادي والفني الذي رافقه ان يتولى التواصل مع الجانب الكوري وتقديم المقترحات بشكل مفصل مع تقديم دراسات الجدوى والاحتياجات المالية الخاصة بالمشاريع المستقبلية التي تقدم بها فخامته اثناء لقائه بالرئيس الكوري الجنوبي ,او التي تقدم بها وزير الخارجية اثناء مباحثاته مع نظيره الكوري ,وقال: ان الفريق الفني اليمني سيقدم المقترحات مفصلة للجانب الكوري خلال الشهر القادم تنفيذا لآليات التواصل التي امر بها فخامة الاخ الرئيس في التواصل مع الجانب الكوري.

من جانبه قال الدكتور نبيل هزاع ضبعان مدير عام المستشفى الجمهوري بصنعاء: ان الأجهزة الطبية المقدمة ستسهم في احدث نقلة نوعية في تقديم الخدمات الطبية للمستشفى والذي يقدم خدماته لشريحة كبيرة من المجتمع وبخاصة الفقراء مبديا الشكر للحكومة والشعب الكوري على هذه المساعدة القيمة ,منوها بدور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تقديم هذه المساعدة بدوره قال السفير الكوري الجنوبي لدى بلادنا غير المقيم السيد كونج وانج: ان كوريا الجنوبية صديقة لليمن ويسعدها تقديم هذه المساعدة البسيطة لليمن والتي هي بداية لتعاون مثمر يسهم في تعزيز علاقات الصداقة بين بلديهما وشعبيهما مستقبلا ,واكد السفير الكوري ان زيارة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح لبلاده حققت نجاحا كبيرا وتعتبر فاتحة في نمو وازدهارعلاقات التعاون في شتى المجالات ,مرحبا بتعزيز التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين واعداً بأن يشهد المستقبل المزيد من المعونات الطبية لعدة مستشفيات يمنية أخرى .

تصوير راشد سيق

دور الموازنة في التخفيف من الفقر

علي دهاق

■ لا يكفي تبني الحكومات لخطط واستراتجيات للتخفيف من الفقر، ما لم يرافقه تناغم وثيق مع آلية إعداد الموازنة وتكييف مخصصاتها.

يأتي هذا الموضوع استكمالاً للموضوع الذي سبق عرضه في هذا الجزء من صحيفة الثورة، ولتوضيح بعض الاستفسارات والتساؤلات التي تلقيتها من الكثير من الزملاء والمعنيين بإعداد الخطط والموازنات العامة، حول ماهية الموازنات الداعمة للفقراء، وما هو الفرق بينها وبين الموازنات العادية التي يجري إعدادها بالطريقة التقليدية والمعروفة؟ ونؤكد وللمرة الثانية بأن موازنات الفقراء أو الموازنات الداعمة للفقراء، ليست موازنات منفصلة يتم إعدادها بمعزل عن الموازنة العامة للدولة. فكما هو معروف بأن الحكومة تقوم بإعداد موازنة سنوية للدولة تشتمل على مكونين أساسيين، يتمثل المكون الأول في النفقات المتوقعة للوزارات والجهات الحكومية المختلفة للعام المالي المحدد والتي تنقسم بدورها إلى نوعين، النوع الأول في النفقات الجارية، والتي تتكون من مخصصات أجور ومرتبات الموظفين والمتعاقدين وكافة المستخدمين، والنوع الثاني في النفقات الاستثمارية، والتي تمثل النفقات المرصودة للبرامج والمشاريع التي تنفذها الجهات المختلفة سواء الجديدة من تلك البرامج والمشاريع أو تلك التي تحت التنفيذ والتي يستمر تنفيذها لأكثر من سنة. إلا أن النوع الأول من النفقات ونظراً للخصوصية التي يتميز بها، لا يمثل هدفاً أساسياً للموازنة الداعمة للفقراء لأسباب عديدة أهمها صعوبة تغيير بنودها والمرونة المنخفضة في إعادة توجيه مخصصاتها، حيث تعتبر في حكم الأمر الواقع، ومن الصعب تغير مفرداته إلا في الحدود الدنيا والضيقة ووفق القانون النافذ. فلا يمكن إقصاء موظف عن وظيفته وإحلاله بموظف فقير، أو سلب راتب موظف ومنحه لآخر من الفقراء المستحقين. كما لا يتعذر منح الفقراء من غير العاملين والمسجلين في الجهة لمكافآت أو علاوات. وهكذا يتضح لنا صعوبة تغيير الموازنة الجارية وتحويلها لصالح الفقراء، على الأقل في المدى القريب.

لذلك، تصبح النفقات الاستثمارية أو ما يسمى بالموازنة الاستثمارية هي الهدف الأول، في التأثير على الموازنة، وجعلها داعمة للفقراء. وتتكون الموازنة الاستثمارية من البرامج والمشاريع التي ترتأي الحكومة أولويتها في التنفيذ خلال السنة المالية المحددة، والتي بدورها تمس حياة المواطنين بمن فيهم الفقراء وتؤثر على نوعية الخدمات والسلع التي قد ينتجونها أو يحصلون عليها، فشق طريق في منطقة ريفية يساعد المواطنين في تلك المنطقة والمناطق القريبة منها على نقل المزارعين وتسويق المزارعين لمنتاجتهم، بالإضافة إلى ظهور صناعات وخدمات جديدة يتم تقديمها على جانبي الطريق، وتعمل على خلق العديد من فرص العمل. وذلك مشروط في حال الاختيار الجيد لمفردات المشروع والمتمثلة في تحديد الهدف من المشروع وشكل وطريقة التنفيذ،واختيار الموقع الجغرافي، وتحديد الجماعات المستهدفة، وبما يخدم أكبر شريحة من المواطنين، وخاصة الفقراء والجماعات المحرومة والمهمشة.

وتعبر الموازنة الاستثمارية عن التزام الحكومة تجاه مواطنيها، وفي نوعية التدخلات التي ترغب في إحداثها والغايات المنوي تحقيقها، كما يجب أن تعكس الموازنة الاستثمارية أولويات الخطط والاستراتيجيات والتوجهات العامة لأي بلد، ففي حالات تعرض البلدان للغزو الخارجي أو الحروب، تخصص الحكومات نصيب الأسد من موازناتها للمجهود العسكري، وذلك لمواجهة نفقات شراء الطائرات والمؤن والذخائر بكافة أنواعها، باعتبار الدفاع عن كرامة الإنسان وحماية الوطن تمثل أولوية عليا، في حين يأتي الشأن التنموي في المرتبة الثانية، نتيجة للظروف السائدة غير العادية. وعلى العكس من ذلك في الظروف الطبيعية وحالات السلم، فإن الشأن التنموي، وهموم توفير حياة كريمة للمواطنين يجب أن يحتل الأولوية العليا في سلم أولويات الحكومة بما فيها توزيع مخصصات الموازنة العامة. فالأصل في توزيع مخصصات الموازنة الاستثمارية، يعتمد على التشخيص الدقيق للمشكلات التنموية التي تعيق تحسين حياة البشر وتخفيف معاناتهم، والتركيز على معالجة تلك المشكلات، من خلال وضع وتنفيذ المشروعات المناسبة، ففي حالة ارتفاع معدلات البطالة وزيادة أعداد الباحثين عن عمل في مجتمع ما، فإنه يتوجب على متخذي القرار إعادة سلم أولوياتهم وفقاً للمشروعات القادرة على خلق فرص عمل وتشغيل الأيدي العاملة، وتوجيه الموازنات في تنشيط تلك القطاعات، كما أن تفشي الأمية بين صفوف أبناء المجتمع، يجعل من الضروري إيلاء التعليم وأنشطة محو الأمية الأولوية في تخصيص الموازنات للتغلب على تلك المشكلة. كذلك الحال عند تدني خدمات الرعاية الصحية ومحدودية انتشارها واقتصارها على المدن ومراكز بعض المديريات، مما يجعلها لا تخدم الفقراء، يحتم توجيه مخصصات الموازنة الصحية نحو تمويل المشاريع القادرة على خدمة الفئات الفقيرة والمحرومة والتي تعيش في المناطق الريفية والبعيدة. وبنفس المنهجية يتم التعامل مع مؤشرات التغطية من الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي في كل من المدن والحضر، وتوجيه الموازنة نحو تقليص الفوارق بين الحضر والريف. ففي الوقت الذي تصل فيه نسبة تغطية الكهرباء إلى أكثر من ٩٠٪ في المدن والمراكز الحضرية، لا تتجاوز النسبة ٢٠٪ في الريف، مما يجعل السواد الأعظم من الفقراء يعيشون في ظلام، كذلك الحال بالنسبة لمستوى التغطية من مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي. فمن الملاحظ غياب العدالة في حصول المواطنين بكافة أطيافهم على الخدمات الأساسية مما يجعل تلك المشاريع تعمل لغير صالح الفئات الفقيرة وتسير الموازنات بعكس اتجاه الموازنات الداعمة للفقراء.

وفيما يلي بعض المؤشرات المقترحة للمساعدة في تحديد مدى تغطية الخدمات الأساسية في الريف والحضر، وحصول الفقراء على تلك الخدمات:

- كثافة الطرق الإسفلتية في الريف ومقارنته مع مثيله في الحضر.
- معدل نصيب الفرد من الإنفاق على الخدمات الصحية في الحضر ومقارنته مع مثيله في الريف.
- معدل نصيب الفرد من الإنفاق على مشاريع الطاقة في الحضر ومقارنته مع مثيله في الريف.

ولا تقتصر المقارنة على تلك المؤشرات بل يمكنها أن تأخذ مناحي أخرى أكثر تفصيلاً، بما فيها معايير عدالة توزيع المشاريع وتوفير الخدمات بين الجنسين، وخاصة الخدمات الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية، ومقارنة حجم النفقات المخصصة لتعليم الإناث مع تلك المخصصة للذكور في تركيبة الموازنة الخاصة بالتعليم. ويتطلب استهداف تقليص فجوة التعليم بين الذكور والإناث، التركيز على توظيف المدرسات، وخاصة في المناطق الريفية، وهو ما يتوجب اعتماد درجات وظيفية خاصة بالإناث، وتخصيص الموارد المالية اللازمة أثناء إعداد الموازنة لتوظيف العدد المناسب من المدرسات. كما يقتضي تحقيق ذلك الهدف إنشاء مدارس خاصة بالإناث، وتخصيص موارد مالية كافية أثناء إعداد الموازنة لإنشاء تلك المدارس وبالكمية التي تخدم تحقيق الهدف.

وهكذا فإنه يمكن الحكم على الموازنة بأنها موازنة للفقراء، من خلال مدى تغطيتها وملاءمتها لاحتياجات الفقراء إذا تمت عملية توزيع المخصصات المالية المرصودة بناء على أولويات التخفيف من الفقر، والمحددة ضمن استراتيجية التخفيف من الفقر، والتي تتضمن سياسات وتوجهات عامة تم إعدادها بناء على دراسات وإحصاءات شخصت واقع وأسباب الفقر في اليمن، ووفقاً للإطار المالي الذي تبنته الاستراتيجية لسنواتها الثلاث ٢٠٠٣-٢٠٠٥م المليء لاحتياجات تمويل مشاريع الاستراتيجية وفي ظل الموارد المالية المتاحة للدولة.

وعليه يمكن الاستنتاج بأن تبني الحكومات لخطط واستراتيجيات للتخفيف من الفقر، لا يكفي بحد ذاته، ما لم يرافقه ارتباط وتناغم وثيق مع آلية إعداد الموازنة وتكييف مخصصاتها وفق تلك الخطط والاستراتيجيات.

حول مفاهيم التنمية والمشاركة المجتمعية

تأهيل ٣٠ من أعضاء المجالس المحلية بمديريتي معين والوحدة بأمانة العاصمة

الثورة/ صادق هزبر

■ اختتمت أمس بأمانة العاصمة فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بأعضاء اللجان المتخصصة في المجالس المحلية لمديريتي معين والوحدة في مجال التنمية المستدامة والمشاركة المحلية لأعضاء المجالس المحلية والممولة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية وبمشاركة ٣٠ متدرباً ومتدربة من اللجان المتخصصة وأمناء العموم ورؤساء اللجان المتخصصة بمديريتي معين والوحدة.

وأكسبت الدورة التدريبية التي استمرت خمسة أيام المشاركين مهارات ومعارف ومعارف جديدة في مجال شرح مفهوم التنمية وأنواعها ,وتحديد أهم عناصر التنمية الفعالة "المشاركة- التمكين- الاستدامة" ,واشراك اعضاء المجتمع في التنمية بهدف إلى تحويلهم من أهداف للتنمية إلى موضوعات للتنمية ,وتعريف المشاركين بأسس التنمية الفعالة ,ومفهوم المشاركة المجتمعية ,وآلية المشاركة وكذلك تحديد أهم معوقات تفعيل الباب التاسع من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية.

كما استفاد المشاركون في الدورة من المعارف والمعلومات التي استهدفت الدورة إيصالها إليهم عبر الكوادر المدربة من وحدة التدريب في الصندوق الاجتماعي للتنمية في تطبيق أدوات المشاركة في تحديد أولويات واحتياجات المجتمعات المحلية ,وكيف تعكس هذه الاحتياجات في خطط وبرامج يحتاج إليها المجتمع ,وتحليل المشاكل ووضع الأهداف وكيفية إيجاد خطة عمل تنموية إلى جانب تعريف المشاركين كيفية المشاركة الفعالة في الاجتماعات الدورية واجتماعات حل المشاكل ,وكيف يتم تصميم وتنفيذ الرسائل الاتصالية والتعامل مع المعلومات.

كما اكسبت الدورة التدريبية المشاركين كيفية كتابة التقارير الإدارية والتحليلية أو الإخبارية ,والتقارير الفعالة ورفعها إلى الجهات المختصة وفقاً للجدول الزمني المحدد.

استعراض انشطة مشروع المهارات الحياتية ومحو الأمية بعمران

عمران/ سبأ/..

■ استعرض الاخ عبد الله ضبعان أمين عام المجلس المحلي بمحافظة عمران خلال لقائه أمس وفد منظمة كير العالمية برئاسة الاخ محمد سعد الطويل منسق برامج المنظمة في اليمن جملة من انشطة وفعاليات مشروع المهارات الحياتية ومحو أمية الكبار في المديريات المستهدفة بالمحافظة، والذي تموله المنظمة. كما تم في اللقاء بحث تشكيل الجمعيات النسوية وتطوير مهارات وقدرات المرأة لانجاح دورها في التنمية المحلية والمستدامة وتنمية الدخل الاسري، حيث تم تشكيل واشهار ٤١ جمعية خيرية نسوية في خمس مديريات بالمحافظة، إضافة الى تحرير ١٠٠ امراة من الامية.ووقف اللقاء امام خطة المشاريع المستقبلية والتي ستتضمن استكمال تشكيل ٨٠ جمعية على مستوى مديريات عمران، السودة وخمر وذيبين وشهارة المستهدفات بنشاط المشروع حتى العام ٢٠٠٧م وبتكلفة اجمالية للمشروع منذ بداية يوليو ٢٠٠٣م تقدر بمليون و ٩٨٧ الف دولار بتمويل من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية.واكد الاخ امين عام المجلس المحلي على تعاون مكتبي محو الامية والتربية بالمحافظة مع المشروع لانجاح اهدافة لتنمية مهارات المرأة ومحو اميتها في المديريات المستهدفة.

افتتاح مركز الحماية الاجتماعية في حرض

تقييم جهود مكافحة عمالة وتهريب الأطفال إلى دول الجوار

حجة/ سبأ/..

■ ناقش مسئولو الجهات المعنية بعمالة الاطفال بمحافظة حجة في اجتماعها أمس بمدينة حرض القضايا والموضوعات المتعلقة بشئون الطفولة بالمحافظة والجهود المبذولة لاحتواء ظاهرة عمالة والاطفال وضبط عصابات تهريب الاطفال الى دول الجوار بغرض استغلالهم للتسول.

واستعرض الاجتماع الذي رأسه الاخ محمد احمد النجدي امين عام المجلس المحلي بالمحافظة.. وضم ممثلين عن وزارتي الشئون الاجتماعية والعمل وحقوق الانسان، وكذا عن منظمة اليونيسف والمجلس الاعلى للامومة والطفولة ومؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية ومؤسسة شوذب للطفولة..

استعرض الجهود المبذولة لترجمة الخطط والبرامج العملية والتوعوية الهادفة القضاء على هذه الظاهرة وتوضيح ابعادها الاجتماعية والمعيشية.

وناقش المجتمعون النشاطات والمهام الميدانية التي تقوم بها الجهات الامنية والقضائية عبر منفذ حرض البري تجاه عصابات تهريب الاطفال ودورها في الحد من هذه الظاهرة في ضوء الصلاحيات القانونية والانسانية المتاحة لها بهذا الشأن.

واطلع المجتمعون على عدد من التقارير المقدمة من مكتب الشئون الاجتماعية والعمل والجهات الحكومية المعنية.. حول الخطوات الايجابية التي نفذت لاحتواء هذه الظاهرة ومدى ملاءمة المشروعات التنموية التي تم انشاؤها بمركز المحافظة ومدينة حرض بهدف استقبال الاطفال المهربين والمتسربين عن اسرهم وامكانية تأهيلهم وتهذيبهم علميا ومهنيا والحفاظ عليهم صحيا ونفسيا واجتماعيا، وبما يسهم في اكتشاف مواهبهم وتوجيهها التوجيه السليم ليكونوا عناصر صالحة وناجحة في اوساطهم الاجتماعية.

وركز الاجتماع على عدد من المحاور المتعلقة بتعزيز الرعاية للاطفال المحتجزين في مراكز ودور الاحداث والاهتمام بتعليمهم وكذا توفير الخدمات الضرورية اللازمة لهم، وكذا تحديد الفترة الزمنية الملائمة لايوائهم في تلك المراكز وفترة اعادتهم بعد تأهيلهم الى اسرهم.

وطالب المجتمعون بضرورة التكامل والتنسيق بين الجهات المعنية والداعمة إزاء احتواء هذه الظاهرة وتطبيق الضوابط القانونية بحق المهربين للاطفال والمتساهلين من اسرهم، ليتسنى على ضوئها القضاء على اخطر الظواهر الانسانية التي تعيق نمو الاجيال وتفاعلها بالشكل المطلوب.

على الصعيد نفسه افتتح الاخ محمد احمد النجدي امين عام المجلس المحلي بمحافظة حجة امس مركز الحماية الاجتماعية الموقتة للاطفال بمدينة حرض بتكلفة بلغت خمسة وعشرين مليونا وستمائة وثمانين الف ريال.

وسيعمل المركز على الاسهام في تقديم الخدمات الاجتماعية للاطفال ضحايا التهريب بمنفذ حرض واعادة دمجهم وتوزيعهم على مراكز ودور الاحداث بمحافظاتهم.

كما افتتح الامين العام دار التوجيه الاجتماعي لرعاية وتأهيل الاحداث بالمحافظة بتكلفة انشائية بلغت سبعة ملايين وثمانمائة الف ريال.

وستعمل الدار على تاهيل وتهذيب الاحداث مع القانون دون سن الخامسة عشرة.

ثم افتتح قسم الاحداث بالسجن المركزي بالمحافظة بهدف احتجاز الاطفال الذين قد يتعرضون للخطر جراء قضاياهم الجنائية والمتعلقة بأسباب احترازية.

وقد اطلع الاخ الامين العام خلال افتتاح تلك المنشئات على اقسامها التعليمية ومحتوياتها الترفيهية والتاهيلية وكذا صالاتها الرياضية ومستوى الخدمات التي ستقدمها لنزلائها من الاطفال والاحداث.

واستمع الى شرح تفصيلي من قبل مسؤولي تلك المنشئات حول المهام المناطة بالعاملين فيها تجاه رعاية وحماية نزلائها من الاطفال والاحداث وتقديم الخدمات اللازمة لهم.

حضر الاجتماع ورافق الامين العام خلال افتتاح المشاريع الاخوان جمال ناصر العاقل وكيل المحافظة المساعد، واحمد يحي الشامي وكيل المحافظة لشئون تهامة، وهيثم شائف الجبري مدير عام مكتب الشئون الاجتماعية والعمل وعدد من مسؤولي الجهات ذات العلاقة واعضاء المجالس المحلية.

برئاسة اليمن:

منتدى التعاون العربي الصيني يختتم أعماله في بكين

الاتفاق على وضع آلية لانعقاد مؤتمر رجال الأعمال بشكل دوري

بكين/سبأ/

■ اختتمت أمس في بكين اجتماعات الدورة الثانية لكبار المسئولين لمنتدى التعاون العربي الصيني التي عقدت على مدى ثلاثة ايام بالتوقيع على محضر الاجتماع من قبل الجانبين العربي برئاسة الأخ عبدالوهاب الشوكاني ،رئيس دائرة اسيا واستراليا بوزارة خارجية والجانب الصيني برئاسة تشاي جيون ،مدير عام ادارة غربي آسيا وشمالي افريقيا بوزارة الخارجية الصينية.

وقد تمخضت الاجتماعات بالتأكيد على أهمية عقد المؤتمر الوزاري الثاني بين الجانبين العربي والصيني في الربع الثاني من العام القادم ٢٠٠٦م لاستكمال آلية عمل المنتدى والدفع بالتعاون العربي الصيني نحو آفاق شاملة. كما أكد الجانبان على ضرورة وضع الية لانعقاد مؤتمر رجال الاعمال للمنتدى بشكل دوري كل سنتين في الصين أو في احدى الدول العربية بالتناوب.

٢,٢ مليون برميل انتاج العراق اليومي من النفط

فيينا/سبأ/..

■ صرح وزير النفط العراقي ابراهيم بحر العلوم أمس ان العراق ينتج حاليا ٢,٢ مليون برميل نفط يوميا ويصدر حوالي ١,٥ مليون برميل. وقال الوزير العراقي الذي كان يتحدث للصحافيين لدى وصوله الى فيينا للمشاركة في اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك: ان العراق ينتج ٢,٢ مليون برميل نفط يوميا ويصدر حوالى ١,٥ مليون برميل ومن المتوقع ان يزيد انتاجه بشكل طفيف حتى نهاية السنة.

وأكد بحر العلوم ان العراق يصدر اكثر من ١,٥ مليون برميل يوميا، من دون اعطاء المزيد من التفاصيل.

واضاف: انه بشكل عام نعاني من مشكلتين: تدهور الوضع الأمني في الشمال وغياب الاستثمارات، وهناك ايضا مشاكل تقنية في بعض الحقول النفطية ونحاول تذليل تلك العقبات.

كما أكد الوزير العراقي انه اذا اردنا الالتزام بهدف انتاج بين خمسة وستة ملايين برميل يوميا في العام ٢٠١١م، فنحن بحاجة الى استثمارات وعلينا التحدث الى شركات النفط.

واشار الى انه لا يعلم متى سيشمل العراق مجددا في نظام حصص الانتاج العائد لمنظمة اوبك، لكنه أكد انه يدعم اي قرار تتخذه الاوبك لضخ كمية اكبر من النفط بهدف تعزيز الاسواق.

اليابان تمنح اول قرض للعراق منذ العام ١٩٨٥م

طوكيو/سبأ/..

■ تعتزم الحكومة اليابانية منح العراق قرضا بقيمة ٤٠٠ مليار ين في ٢٠٠٦م .

وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية أمس ان وزير الخارجية الياباني نويوتاكا ماشيمورا سيعلن عن منح القرض خلال مؤتمر ينظمه الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة في بروكسل حول تهدئة الاوضاع والاعمار في العراق .

واضافت الوكالة ان المصرف الياباني للتعاون الدولي سيدفع القرض المذكور بعد الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء الياباني .. موضحة ان القرض سيخصص لاعادة بناء البنية التحتية بما فيها المعامل الكهربائية ومحطات تكرير المياه . وسيكون هذا القرض الاول الذي تمنحه طوكيو للعراق منذ ١٩٨٥م.

منع استثمارات اماراتية في السعودية

الرياض (رويترز)

■ ذكرت وسائل اعلام سعودية أمس الاربعاء أن السعودية منعت شركة إعمار العقارية الاماراتية من الاستثمار في سوق العقارات بالمملكة الى ان يتم تسوية نزاع قضائي على اتفاق بشأن مشروع مشترك.

وقالت صحيفة الرياض: إن محكمة سعودية أخذت القرار ضد إعمار بعد اتهام الشركة بعدم الوفاء بالتزاماتها في مشروع مشترك بمليارات الدولارات وقعته مع شركتين سعوديتين.

واضافت أن احدى الشركتين السعوديتين وهي جداول الدولية أثارت الامر مع المسؤولين القانونيين في دولة الامارات العربية المتحدة وربما تسعى لوقف تداول اسهم إعمار.

وقالت إعمار: إن الاتفاق الذي وقعته مع الشركة السعودية كان مشروعا، وإن النزاع لن يؤثر على نشاطها في المملكة أو أي مكان اخر.

وقالت الشركة في بيان انها توقع من وقت لآخر اتفاقات اولية ومشروطة مع شركاء محتملين وهذه الاتفاقيات المشروطة لا تخلق أي التزامات على أي من الطرفين ما لم تنفذ الشروط الواردة في الاتفاق.

واضافت مؤكدة أن النزاع مع الشركة السعودية يندرج في هذا الاطار، وبالتالي فلن يؤثر على اي انشطة محلية أو دولية للشركة بما فيها انشطتها في السعودية ولم يتسن الحصول على تعليق فوري من مسؤول في المحكمة السعودية كما لم يتسن الاتصال بمحام يمثل الشركتين.